السعودية تتأجر احدى جزر المالديف

أعلنت السلطات فى جمهورية جزر المالديف، أنها يمكن أن تقوم بتأجير إحدى جزرها المرجانية للمملكة العربية السعودية ،وأشارت صحيفة "تايمز أوف إنديا"، التى نقلت الخبر، اليوم، أن تأجير الجزيرة للمملكة العربية السعودية يثير قلقاً فى نيوديلهى بسبب أن ذلك سيزيد من تأثير الرياض فى هذه الدولة "جزر المالديف" الاستراتيجية سياسياً فى المحيط الهندى، حسب ما نشرته شبكة"سبوتنيك".

ومن جانبه أكد الرئيس المالديفي، عبد ا يمين، قبل ذلك، وجود مشروع مع العربية السعودية حول إحدى جزر المالديف، لكنه لم يخوض بالتفاصيل، منوهاً إلى أن الأرض لن تباع إلى الرياض، وأن غياب المعلومات الرسمية المفصلة حول الموضوع عائد لكونه ما زال فى مرحلة المباحثات.

ووفقاً لوسائل الإعلام المالديفية فإن المشروع يقترح بناء بنى تحتية فى الجزر وتحويلها إلى منطقة سكنية راقية، تجذب للإقامة والاستجمام فيها أغنياء العالم ،وأعرب ممثل الحزب المالديفى الديمقراطى المعارض، وزير الخارجية السابق للجمهورية أحمد نسيم، تعليقاً على " تايمز أوف إنديا" عن حيرته، بسبب أن الحكومة لم تهتم برأى الشعب بخصوص آفاق تأجير الجزيرة، وأكد نسيم، على أن "بيع الأراضى

للأجانب، والتى هى قليلة فى المالديف، كان يعتبر سابقاً خيانة عظمى عقوبتها الإعدام".

هذا ويدور الحديث، بحسب الصحيفة، عن الجزر المرجانية "فافو" وهى عبارة عن مجموعة من 18 جزيرة يصل إجمالى عدد سكانها إلى 6 آلاف شخص. ويمكن تأجير هذه الجزر، وفقاً للقانون الذى أقر عام 2014 حول المناطق الاقتصادية الخاصة، الذى يسمح بتأجير الأراضى للشركات الأجنبية لمدة 99 عاماً ولفترات غير محدودة، إذا تم تسجيل الشركة المالكة فى البلاد وكانت مملوكة من قبل مواطنيها بنسبة 51 بالمئة ،وحتى الآن لم يتم تأكيد هذه الخطة من قبل السلطات المالديفية أو السعودية.